



مرزوق الغانم

الغانم يهنئ نظيره في الجمهورية اللبنانية بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة نبيه بري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده

الشفعة للدلال: تطوير العاصمة يتم مشاركة بين «البلدية» وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

م	اسم المشروع	الموقف التنفيذي	التاريخ المتوقع لانجازه
1	مشروع تطوير خليج الصليبخات	- بتاريخ 2019/3/31 تم ابرام عقد المشروع مع كل من MQLONE العالمي ومكتب مستشار الخليج للقيام بتقديم خدمات استشارية للمشروع. - بتاريخ 2019/5/2 تم اصدار مباشرة العمل وجاري تنفيذ المشروع حسب المخطط	مدة العقد 16 شهر من تاريخ المباشرة
2	المركز الترفيهي الثقافي التعليمي بشارع عبدالله الاحمد	- بتاريخ 2019/7/3 تم موافقة لجنة الشراء على ترسية المشروع، وجاري حاليا اخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية تمهيدا لاستكمال إجراءات توقيع العقد.	مدة العقد 10 شهور من تاريخ المباشرة
3	الواجهة البحرية بالجهراء (الكورنيش)	- بتاريخ 2019/5/6 تم موافقة لجنة الشراء على ترسية المشروع، وجاري حاليا اخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية تمهيدا لاستكمال إجراءات توقيع العقد.	مدة العقد 12 شهر من تاريخ المباشرة



محمد الدلال



فهد الشفعة

م	اسم المشروع	الموقف التنفيذي	التاريخ المتوقع
4	مناقصة رقم (2016/ 2015-12) اعمال صيانة وترميم الأسواق العامة والساحات في دولة الكويت	- بتاريخ 2017/11/6 تم توقيع العقد. - بتاريخ 2018/2/27 تم اصدار مباشرة العمل.	مدة العقد 24 شهر من تاريخ المباشرة
5	ممارسة رقم (ب ك 10/ 11-2018/2017) الخدمات الاستشارية الخاصة بمشروع تطوير أسواق المباركية ومواقف السيارات التابعة لها (المنطقة التجارية +حديقة البلدية)	- جاري طرح الممارسة على دور المكاتب الهندسية لدراسة تصميم والاشراف على مشروع. - تم طرح الممارسة وتحديد يوم 2019/11/3 اخر موعد لتلقي الطلبات والاقبال.	مدة العقد 15 شهر للتصميم من تاريخ المباشرة 36 شهر للاشراف من تاريخ المباشرة

هذا وقد تم دراسة مدينة الكويت سابقا من خلال الدراسة التفصيلية (مشروع الخطة العمرانية

جانب من ردود الوزير

بالتعاون مع الجهة التي يتبعها المشروع.
14 - اقتراح إعفاء المشروع من الضرائب والرسوم الجمركية ورفع التوضيحات بذلك الى اللجنة العليا.
كما تتولى سائر الاختصاصات الأخرى التي نص عليها هذا القانون. المشروعات القائمة قبل العمل بهذا القانون.

11 - وضع برامج مشروعات الشراكة، ومتابعة إنجازها وإصدار القرارات اللازمة لذلك.
12 - إعداد وتقديم تقرير نصف سنوي بشأن مشروعات الشراكة للجنة العليا لاعتماده تمهيدا لقيام وزير المالية بعرضه على مجلس الوزراء.
13 - متابعة تنفيذ عقود الشراكة والعمل على تذليل عقبات التنفيذ

أعماله في إدارة الهيئة.
مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون يحظر على مدير وموظفي الهيئة أو أرقامهم من الدرجة الأولى أن يكون لأي منهم مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أي مشروع أو في الخدمات التي تقدمها الهيئة ويتوجب عليهم الإفصاح عن مصالحهم من مصلحة أو أرقامهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى.

المادة 6
تختص الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة لتنفيذ مشروعات الشراكة وفقا لأحكام هذا القانون وتتولى القيام بما يلي:

- 1 - إجراء المسح والدراسات الأولية بهدف تحديد المشاريع القابلة للطرح وفقا لهذا القانون وتقديم تقرير عنها الى اللجنة العليا.
- 2 - مراجعة ودراسة المشروعات والمبادرات التي تم إعدادها من قبل الجهات العامة أو صاحب الفكرة ورفع التوصيات الى اللجنة العليا.
- 3 - تقييم دراسات الجدوى المتكاملة الخاصة بمشروعات الشراكة والأفكار المقدمة، وإعداد أو استكمال هذه الدراسات عند الحاجة ورفع التوصية المناسبة بشأنها للجنة العليا تمهيدا لطرح المشروع للاستثمار.
- 4 - إعداد دليل إرشادي لمشروعات الشراكة.
- 5 - وضع آلية تقديم المبادرات وأسلوب تقييمها وطرحها للاستثمار وفقا لأحكام هذا القانون.
- 6 - تحديد طرق متابعة وتقييم أداء مشروعات الشراكة التي تتم الموافقة عليها.
- 7 - إعداد نماذج للعقود تتضمن الشروط والأحكام الأساسية الواجب توافرها، وتقديمها الى اللجنة العليا لاعتمادها.
- 8 - إعداد الصياغة القانونية لعقود الشراكة والشروط المرجعية لها.
- 9 - رفع توصية الى اللجنة العليا لاعتماد المستثمر الفائز بعد نجاح المفاوضات معه.
- 10 - تأسيس الشركات المساهمة العامة لتنفيذ مشروعات الشراكة وتحديد رأس مالها وفقا لأحكام هذا القانون.

5 مشاريع مقرر تطوير العاصمة وشوارعها

تطوير خليج الصليبخات والمركز الترفيهي الثقافي التعليمي والواجهة البحرية بالجهراء

تطوير منطقة المرقاب المخصصة سابقاً للرعاية السكنية كمناطق متعددة الاستعمالات

رياض عواد

كما بين الوزير الشفعة في مضمون رده على اسئلة النائب الدلال على ان قانون الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي ينص على أن تشكل بمرسوم لجنة عليا تسمى "اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (وتحل محل اللجنة العليا للمشروعات التي تقام على أملاك الدولة العقارية المنشأة بموجب المرسوم رقم (145) لسنة 2008)، وتتولى ممارسة اختصاصات وسلطات مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليها في هذا القانون، ويتولى وزير المالية رئاسة اللجنة وتضم في عضويتها كل من:

- 1 - الوزراء الذين يحملون الحقايب الوزارية المتعلقة بما يلي:
أ - الأشغال العام.
ب - التجارة والصناعة.
ج - الكهرباء والماء.
د - البلدية.
- 2 - مدير عام الهيئة العامة للبيئة.
- 3 - مدير عام الهيئة عضوا ومقررا.
- 4 - ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم مجلس الوزراء من موظفي الدولة.

وتضع اللجنة لائحة لتنظيم اجتماعاتها واتخاذ قراراتها. وتدعو الى اجتماعاتها ممثل الجهة العامة المختصة بالمشروع المعروف عليها دون أن يشارك في التصويت. ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير المالية.

المادة 3
تختص اللجنة العليا بما يلي:
1 - وضع السياسات العامة للمشروعات والمبادرات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني وتحديد أولوياتها واعتماد الوثائق التفصيلية المتعلقة بها.
2 - الموافقة على طلب الجهة العامة المعنية لطرح أحد المشروعات وفقا لنظام الشراكة، واقتراح مشروعات الشراكة على الجهات العامة.
3 - اعتماد مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة.
4 - اعتماد اللوائح المالية والإدارية ولوائح العاملين بالهيئة والهيكل التنظيمي لها.
5 - تحديد الجهة العامة المختصة بالمشروع للاشتراك في عمليات طرحه مع الهيئة، وتمهيدا لقيام هذه الجهة بالتوقيع على عقد الشراكة ومتابعة تنفيذ المشروع وتشغيله.
6 - منح الموافقة على طلب تخصيص الأراضي الضرورية لتنفيذ مشروعات الشراكة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
7 - اعتماد الدراسات والأفكار الخاصة بمشروعات الشراكة والموافقة على طرحها وفقا لنظام الشراكة.

أكد وزير الأوقاف ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشفعة أن هناك 5 مشاريع مقرر لتطوير العاصمة وشوارعها وهي مشاريع تطوير خليج الصليبخات والمركز الترفيهي الثقافي التعليمي والواجهة البحرية بالجهراء وصيانة وترميم الأسواق العامة والساحات في الكويت وتطوير أسواق المباركية.

وقال الشفعة في رده على سؤال النائب محمد الدلال إنه تمت دراسة مدينة الكويت سابقا من خلال الدراسة التفصيلية (مشروع الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030) والتي من أهم مخرجاتها المشاريع التالية:
- تطوير منطقة المرقاب المخصصة سابقا للرعاية السكنية كمناطق متعددة الاستعمالات تشتمل على بوابة محطة للشعب للمetro ومحطة تبادل وسائل النقل العام مصحوبة بجمع تجاري، شقق فندقية فاخرة مزودة بالخدمات الترفيهية والمرافق العامة الخاصة بها، وتطوير المناطق التراثية، ومشروع المترو، ومشروع طريق الدائري الأول، وتطوير وتوسعة وتحسين شارع عبدالله المبارك، شارع خالد بن الوليد، شارع جابر المبارك، شارع فهد السالم.

وأضاف أنه جار حاليا مراجعة المخرجات والتوصيات المشار إليها سابقا من خلال مشروع المخطط الهيكلي الربيع لدولة الكويت 2040 ووضع الإطار العام والشامل للتطوير العمراني المستقبلي بما يتوافق مع المستجديات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وتحديد مستويات التطوير على مستوى الدولة ككل ثم على مستوى المنطقة الحضرية والتجمعات العمرانية الجديدة وأخيرا على مستوى مدينة الكويت، كما أن الدراسة تعمل على تشجيع القطاع الخاص بالمشاريع الخاصة بالتطوير والتنمية وتقوم بلدية الكويت بتسليم هذه المشاريع فور الانتهاء منها واعتمادها للجهات المختصة للتنفيذ.

وأوضح الشفعة أنه سيكون هناك اشتراك مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد انتهاء الدراسة الاستشارية وتحديد نوعية المشروع ومكوناته من قبل بلدية الكويت ومن ثم العرض على اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا للمادة رقم 6 من القانون رقم 2014/ 116 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مرقق طيه نسخة منها). كما ستقوم بلدية الكويت ممثلة بقطاع المشاريع وقطاع التنظيم العمراني والمخطط الهيكلي بدراسة ومتابعة وتنفيذ أعمال تطوير العاصمة كما هو موضح أعلاه بالإجابة عن السؤال الأول.

نواب يقترحون الحبس والغرامة لكل موظف تضخمت أمواله



صاح عاشور

قدم النائب صالح عاشور مقترحا بقانون وقف سداد الأقساط المستحقة عن الاستبدال» بوفادة صاحب المعاش، ولا يتحمل المستحقون عن صاحب المعاش ذلك. كما قدم عدد من النواب اقتراحا بقانون يطالب بالحبس مدة لا تتجاوز 10 سنوات والغرامة التي لا تقل عن 20 ألف دينار ولا تتجاوز 100 ألف لكل موظف عام تضخمت حساباته المصرفية أو ممتلكاته العقارية دون سبب مشروع